عودة المطلك إلى مجلس الوزراء

النجيفي يعلن تجميد استجواب المالكي

□ متابعة/المدى

أكد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، أمس الأربعاء، أن عملية استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي جمدت، مبيناً أن الأجواء أصبحت مهيأة للحوارات الحقيقية، فيما أشار إلى أن عودة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك إلى ممارسة عمله "حق طبيعي بعد أن منع منه بطريقة غير قانونية".

المالكي في دعوة افطار دعا اليها رئيس البرلمان

المطلك

وقال النجيفي خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "موضوع استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي جمد، لأن قضية الإصلاحات هي الحاضرة في الوقت الحالي"، مؤكداً أن "ليس من المعقول أن يكون هناك حوارات وتهديدات في الوقت ذاته". وأضاف النجيفي أن "قضية سحب الثقة والاستجواب ستترك جانبا إذا تحققت الإصلاحات في الحكومة"، مشيرا إلى أن "الأجواء اصبحت مهيأة لحوارات حقيقية بين الكتل السياسية".

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي دعت في الـ٢٦ من تموز الماضي، إلى ضرورة الإسراع باستجواب رئيس الوزراء نوري المالكي وفقا للأساليب الدستورية والديمقراطية.

وفي سياق آخر أشار النجيفي إلى أن "نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك عاد إلى عمله بعد أن سحب رئيس الحكومة نوري المالكي طلب إقالته"، لافتا إلى أن "عودته إلى ممارسة عمله حق طبيعي منع منه، بطريقة غير قانونية".

وأوضح النجيفي خلال المؤتمر أن وزارة الكهرباء وعدت البرلمان بالانتهاء من أزمة الكهرباء في الصيف المقبل، مهددا بعدم السكوت في حال لم يتم الالتزام بالتوقيتات، فيما أشار لوجود عدد من المنتقعين داخل الوزارة.

وقال النجيفي إن "مجلس النواب حصل على وعد من وزارة الكهرباء بتغطية المحافظات العراقية بالطاقة بشكل كامل خلال الصيف المقبل"، مهددا "لكن البرلمان لن يسكت إذا لم يتم الالتزام بالتوقيتات المحددة". ودعا النجيفي إلى "وضع معالجات حقيقية لمشكلة نقص الكهرباء"، مشيرا إلى أن "استجواب وزير الكهرباء يمكن أن يتم إذا استوفى الشروط المطلوبة".

وأشار النجيفي إلى أن "وزراء الكهرباء استبدلوا أكثر من مرة دون حدوث تقدم حقيقي"، مؤكدا "وجود عدد من المنتفعين داخل الوزارة لم يظهروا في الصورة ويجب الضرب على أيديهم لنستطيع إنجاز هذا الملف المهم".

كما اعلن النجيفي عن تشكيل لجنة برلمانية للتحقق من إجراءات البنك المركزي وتحديد نقاط الخلل، وفي حين أشار إلى وجود شكاوى بشأن عمل البنك، أكد أن البرلمان مسؤول عن متابعة البنك المركزي.

وقال في المؤتمر إن "مجلس النواب شكل لجنة للتحقق من إجراءات البنك المركزي العراقي"، مبيناً أن "اللجنة تضم رئيس اللجنة الاقتصادية ورئيس اللجنة المالية ورئيس ديوان الرقابة المالية".

وأضاف أن "الهدف من تشكيل اللجنة هو تحديد نقاط الخلل في العمل"، معتبراً أن "هناك مشكلة حيث يباع يومياً نحو ٣٠٠ مليون دولار وفي بعض الأيام أكثر من ذلك وهناك شكاوى بأن هذه الأموال لا تباع بشكل صحيح وليس هناك وثائق كاملة، فضلا عن وجود تهريب للعملة".

وتابع النجيفي أن "هذه المسائل يجب إنهاؤها ومعالجة وضع البنك المركزي والتأكد من سياسته النقدية ومن تطبيق القانون وسلامة الإجراءات للمحافظة على الرصيد المالي العراقي المهم والكبير والتأكد من التعاون مع الحكومة"، مؤكداً أن الأخيرة "هي المسؤولة عن السياسة المالية ، والبنك المركزي مسؤول عن السياسة النقدية ،والبرلمان مسؤول عن متابعة البنك المركزي".

وكان عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري اتهم، أمس الأربعاء، شخصيات سياسية متنفذة في البنك المركزي بـ"تهريب عشرة ملايين دولار يوميا لتمول الإرهاب"، محذراً من انهيار اقتصاد البلاد في حال استمر البنك ببيع ٥٥ مليون دولار سنويا، فيما رجح إقالة محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي في حال ثبت تورطه.

وقال النجيفي خلال المؤتمر إن "الخلافات السياسية والمحاصصات والتصعيد السياسي الذي حصل، قد أثر على عمل البرلمان بشكل واضح"، مشيرا إلى أن "الكثير من القوانين وصلت إلى مراحل نهائية، لكننا لم نستطع التصويت عليها، بسبب اعتراض كتلة أو عدم اكتمال النصاب للتصويت."

وأضاف النجيفي أن "هناك بعض الخلافات تظهر هنا وهناك وهي ناتجة من عدم الثقة بين القوى السياسية، وأن كل طرف يحاول أن يحصل على مكاسب يعتقد إنها تفيد بالمستقبل"، داعيا إلى "التنازلات والمرونة، وأننا نحتاج إلى نظرة جمعية لكل الكتل باتجاه المصلحة العراقية."

وأوضح النجيفي أن "قانون المحكمة الاتحادية يحتاج إلى ٢١٧ صوتا بموجب الدستور، وهذا مالم يتحقق في عدة جلسات"، لافتا إلى أن "البرلمان نجح في تشريع ١١٠ من القوانين خلال السنة والنصف الماضية، وهناك خمسين قانونا تم انجاز القراءة الثانية لها، وهي أيضا جاهزة للتصويت، وهناك ٧٠ قانونا تم قراءتها قراءة أولى، فالعدد كبير ومهم وانجاز تاريخي في عمر مجلس النواب لكل الدورات، ولكن القوانين المهمة والكبيرة تحتاج إلى توافقات".

وأكد رئيس البرلمان أن "قانون المحكمة الاتحادية واختيار المفوضين وقانون العفو العام، هذه القضايا ستطرح بعد العيد مباشرة"، معربا عن أمله بأن "نستطيع تجاوز الخلافات لتشريع هذه القوانين المهمة لحياة العراقيين".

وأشار النجيفي إلى أن "البرلمان مهتم بقانون الأحزاب السياسية، وقد تمت قراءته قراءة أولى وثانية، وناقشناه نقاشا تفصيليا طويلا أكثر من جلستين، وعقدت جلسات استماع ونقاش خارج إطار البرلمان"، مضيفا أن "هناك عملاً مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني المثقفين والجامعات لبلورة الأفكار بصورة نهاية".

وأعرب النجيفي عن اعتقاده بأن "القانون سيشرع بعد العيد، وهو الآن في الطور الأخير وهناك بعض الملاحظات ستؤخذ بنظر الاعتبار".

وفي سياق متصل ذكر النجيفي أن "هناك اعتراضات على أسلوب قيادة القائد العام للقوات المسلحة للملف الأمني، وعلى بعض التشكيلات القائمة التي ليس لها غطاء دستوري"، داعيا إلى "معالجة ذلك بطرق دستورية".

وتدار أغلب المدن منذ نهاية عام ٢٠٠٧ بواسطة قيادات عمليات شكلها مكتب القائد العام للقوات المسلحة، يتم إدارتها بواسطة قادة الجيش العراقي في هذه المدن والتي لها الدور الأساس في مسك الملف الأمني مع إعطاء دور ليس بالكبير لبعض وحدات الشرطة العراقية في بعض المحافظات.

الخبراء النيابية: مفوضية جديدة للانتخابات بعد العيد

البرلمان يعيد أسماء قادة الفرق إلى المالكي بسبب خلل فني

أكد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، أمس الأربعاء، أن مجلس النواب قرر إعادة قائمة أسماء قادة الفرق العسكرية التي أرسلها رئيس الحكومة نوري المالكي، وفي حين عزا السبب لوجود خلافات على بعضهم، أكد أن البرلمان بانتظار أن يتم الاتفاق على الأسماء للتصويت عليها. فيما قالت لجنة الخبراء النيابية التي كلفت بمسؤولية تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات في العراق إنه تم إرجاء التصويت على المفوضية الجديدة إلى ما بعد عطلة العيد بعد ان كان مقررا عقد اجتماع هذا اليوم لبحث الموضوع.

□ بغداد/أزل العويني

وقال محمد الخالدي إن "مجلس النواب قرر إعادة قائمة أسماء قادة الفرق العسكرية المرسلة من القائد العام للقوات المسلحة رئيس الحكومة نوري المالكي، إليه لوجود خلاف على بعضهم".

وأضاف الخالدي في اتصال مع "المدى" امس الاربعاء أن "الاسباب التي دعت مجلس النواب الى اعادة اسماء قادة الفرق العسكرية تتمثل في عدم وجود السيرة الذاتية للشخصيات فضلا عن ان رئيس البرلمان اسامة النجيفي شدد على ضرورة حصول توازن في الاسماء المطروحة".

وأوضح الخالدي ان "الخلل الفني في موضوع قادة الفرق يكمن في ان رئيس الوزراء شخصياً هو من بعث بالأسماء، بينما كان المفروض ارسالها من قبل مجلس رئاسة الوزراء".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد أرسل خلال ولايته الأولى عدة كتب إلى مجلس النواب للمصادقة على تعيين قادة الفرق العسكرية في الجيش والشرطة الاتحادية إلا أن الخلافات السياسية أدت إلى عدم التصديق عليها، ما أدى إلى تعيين اغلب القادة في المؤسسة العسكرية العراقية بالوكالة خلال السنوات الماضية.

يذكر أن الجيش الحالي يتكون من ١٥ فرقة عسكرية معظمها فرق مشاة يقدر عديد أفرادها بنحو ٣٥٠ ألف عسكري، ويملك ما لا يقل عن ١٤٠ دبابة أبرامز أميركية حديثة الصنع، إضافة إلى ١٧٠ دبابة روسية ومجرية الصنع، قدم معظمها كمساعدات من حلف الناتو للحكومة والمئات من ناقلات الجند والمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ، فضلاً عن عدد من الطائرات المروحية الروسية والأميركية الصنع، وعدد من الزوارق البحرية في ميناء أم قصر لحماية عمليات تصدير النفط.

الى ذلك قالت لجنة الخبراء النيابية التي كُلفت بمسؤولية تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات في العراق إنه تم إرجاء التصويت على المفوضية الجديدة إلى ما بعد عطلة العيد بعد ان كان مقررا عقد اجتماع هذا اليوم لبحث الموضوع.

وصوت مجلس النواب الاسبوع الماضي من حيث المبدأ على تعديل قانون مفوضية الانتخابات بزيادة عدد المقاعد من تسعة الى ١٥ مقعدا.

وانتهت فترة التمديد التي منحها مجلس النواب لمفوضية الانتخابات الحالية بعد انتهاء عملها وفق القانون في ٢٨ من نيسان أبريل الماضي، فيما قرر منحها تمديدا ثانيا لعشرة ايام وانتهى وقرر المجلس منح تمديد ثالث للمفوضية لـ٣٥ يوميا.

وقال عضو اللجنة عماد يوحنا لـ"اكانيوز" إن "تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات اجل الى ما بعد عطلة عيد الفطر".

وكان من المؤمل ان تعقد اليوم لجنة الخبراء النيابية اجتماعا للاتفاق على تقديم مرشحين لعضوية مفوضية الانتخابات الجديدة من بين المرشحين الـ٦٠.

واوضح يوحنا أن "التوافق على اعتماد تسعة مقاعد لمفوضية الانتخابات او ١٥ مقعدا لا يمكن الحصول عليه بل سيكون التوافق بنسبة ٨٠٪ وهذا ما لا ترضاه الامم المتحدة"، مبينا أن "الحل الامثل هو بالتصويت على القضية".

وكانت لجنة الخبراء النيابية المكلفة بتشكيل مفوضية الانتخابات قد قررت نهاية حزيران الماضي اعتماد آلية اختيار المفوضية بمرحلتين الأولى تقليص العدد من ٦٠ إلى ٣٠ والثانية لاختبار اعضاء مجلس المفوضين.

وفُتح باب الترشيح لعضوية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديدة في ٢٠ تشرين الأول أكتوبر الماضي على مدى شهر كامل وتسلمت اللجنة التي شكلها مجلس النواب لاختيار المفوضية أكثر من ٧ آلاف طلب لعضوية المفوضية.

وتشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي يترأسها فرج الحيدري بعد انتهاء مدة عمل مفوضية الانتخابات التي أجرت انتخابات عام ٢٠٠٥.

الائتلاف الوطني: الإصلاحات يجب أن تنطلق من داخل التحالف لمواجهة تحديات العملية السياسية

□ بغداد/المدى

أكد الائتلاف الوطني المنضوي في التحالف الوطني، أمس الأربعاء، ضرورة أن تنطلق الإصلاحات السياسية من داخل التحالف لمواجهة تحديات العملية السياسية، مشيرا إلى أن إنهاء النظام الداخلي للتحالف الوطني سيكون في اجتماعه المقبل، فيما اعتبر أن العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية تضمنت "مشاكل التجاوز على الدستور".

وقال القيادي في الائتلاف بهاء الأعرجي في مؤتمر صحافي عقده، امس، مع عدد من قادة الائتلاف، إن "الائتلاف الوطني اذا كان ينطلق من إصلاح حقيقي وواقعي فيجب أن يكون من داخل التحالف الوطني"، مبينا أن "هناك ورقة ممكن أن يقدمها الائتلاف لإجراء الإصلاحات داخل التحالف". وأكد الأعرجي وهو رئيس كتلة الأحرار النيابية، أن "تلك الورقة ستجعل من التحالف مؤسسة قوية يستطيع أن يواجه التحديات الموجودة في واقع العملية السياسية"، مشيرا إلى أن "العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية تضمنت مشاكل التجاوز على الدستور".

وأوضح الأعرجي أن "هناك حقيقة يجب أن يعلم بها الجميع، بأن هذه الأزمة أساسها المشاكل السياسية المتراكمة التي كانت لا تحل إلا بمجرد ترقيعات وهمية"، مشدد على أن "الحوار يجب أن يكون هو الفاصل في هذه الأمور والدستور هو الحاكم". من جانبه قال القيادي في الائتلاف أحمد الجلبي، خلال المؤتمر، إن "التحالف الوطني بحث خلال اجتماعه الدوري نظامه الداخلي الجديد الذي ينسجم مع الوضع الحالي ومع نظام الائتلاف الوطني العراقي كونه جزء لا يتجزأ من التحالف"، مبينا أن "الاجتماع بحث أيضا رزمة من القوانين المهمة المطروحة الآن أمام مجلس النواب، كقوانين الاحزاب والمحكمة الاتحادية ومفوضية الانتخابات والوزارات العراقية".

وأضاف الجلبي وهو زعيم المؤتمر الوطني العراقي، أن "التحالف بحث موضوع العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان والأزمة في سوريا"، مشيرا إلى أن "التحالف قرر أن يتم إنهاء موضوع النظام الداخلي وبشكل نهائي في الاجتماع المقبل".

وكان رئيسا مجلس النواب أسامة النجيفي والمجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم أكدا، مطلع آب الحالي، على ضرورة تقديم ورقة الإصلاحات بشكلها النهائي خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان الحالي.

وطالبت كتلة الأحرار البرلمانية، في (٢٢ تموز ٢٠١٢)، بأن يتبنى الإصلاحات خبراء متخصصون لوضع الحلول السريعة، وفي حين أكدت أن التيار الصدري لا يمضي بحكومة لا تستطيع تلبية حاجات الناس، هدد في حال عدم تحقق ذلك باللجوء الى الطرق القانونية والدستورية لتصحيح الحال.

وأكد زعيما التحالف الوطني إبراهيم الجعفري والقائمة العراقية إياد علاوي، في (٢١ تموز ٢٠١٢)، على ضرورة تكثيف الجهود بين القوى السياسية لحل الأزمة الراهنة والاستمرار في الحوار لبناء الدولة العراقية على أسس دستورية ومراعاة المواطنة.

وشدد التحالف الكردستاني، أول من أمس الثلاثاء، على ضرورة تشكيل هيئة وطنية عليا للتفاوض مع الحكومة الاتحادية في الوقت الحالي، مؤكداً في الوقت نفسه أن الأخيرة لا تستطيع أن تتدخل في عمل الهيئة، فيما أعلن التحالف الكردستاني في برلمان إقليم كردستان عن الاتفاق على تشكيل لجنة لوضع صيغة نهائية لمسودة قانون ينظم عمل الهيئة.

وكان رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني أعلن، أول من أمس، عن تشكيل لجنة مهمتها تأسيس مجلس أعلى بهدف التفاوض مع الحكومة المركزية لحل القضايا العالقة بين الجانبين.

وتشهد العلاقات بين بغداد وأربيل أزمة مزمنة تفاقمت منذ أشهر لكنها اشتدت في الآونة الأخيرة اثر الخلافات الخاصة بعقود النفط التي ابرمها إقليم كردستان مع عدد من الشركات الأجنبية والاتهامات التي وجهت للإقليم بشأن عمليات تهريب الوقود خارج البلاد، فضلاً عن الأزمة التي اشتدت بين الجانبين إزاء نشر قوات حكومية على الحدود السورية الأمر الذي عارضته كردستان وكاد أن يؤدي إلى صدام مسلح بين قوات الجيش والبيشمركة.